نص مشروع قانون مكافحة تبيـ

20001212-00029-R

المستقبل

الحريري: الحديث عن أعداد ك

لبنان يتسلم

● حافلة عسكري

انتهى أمس الجانب الاجرائي اللبناني ـ السوري المشترك من ملف السجناء اللبنانيين في سوريا، بعودة هؤلاء جميعاً إلى لبنان بعدما سلمتهم السلطات السورية دفعة واحدة إلى اللجنة القضائية ـ الأمنية اللبنانية في انتظار دراسة الوضع القانوني لكل منهم على حدة.

وبالافراج عن هؤلاء السجناء، الذين بلغ عددهم ٥٤ بينهم ثمانية فلسطينيين، يطوى واحد من الملفات الموروثة من الحرب اللبنانية، وهو ملف سارع رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري مساء إلى الدعوة لاقفاله نهائياً، ناصحاً بعدم اثارة نقاش حول أعداد أكبر من السجناء في سوريا ومعتبراً ان أمراً من هذا النوع سيكون «غير دقيق ومعالجته بهذا الشكل ستفتح دفاتر الحرب الأهلية كلها».

وقد عبر السجناء في حافلتين عسكريتين لبنانيتين قبيل الثامنة والنصف من مساء أمس نقطة المصنع الحدودية، حيث تجمع عدد كبير من أفراد عائلاتهم منذ ساعات الصباح. ولم تتوقف الحافلتان في المصنع بل تابعتا المسير بمواكبة آليات عسكرية في اتجاه وزارة الدفاع في اليرزة حيث سينظر في ملفاتهم فرداً فرداً.

وعلم ان بين السجناء المفرج عنهم سيدتين والمدعو جمال كرارة (ابو هيثم) أحد المسؤولين الأمنيين سابقاً في الحزب التقدمي الاشتراكي.

وكان المدعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم ومدير المخابرات في الجيش العميد الركن ريمون عازار توجها الى العاصمة السورية صباح امس وعادا منها بُعيد الظهر. وذكر مصدر مقرّب من اللجنة القضائية ـ الأمنية لـ «المستقبل» ان عضوم وعازار اجتمعا هناك الى مسؤولين امنيين سوريين كبار و«اطّلعا على الملفات والاضبارات العائدة لكل سجين وموقوف، واطلعا على الفرز بين المحكومين والموقوفين». وأشاد المصدر بما سمّاه «الدقة في اعداد الملفات من الجانب السوري».

(التتمة ص ١٦)

مسؤول ألماني في بيروت لإدار

تحرك بقوة ملف تبادل الأسرى والمعتقلين بين «حزب الله» واسرائيل بوساطة المانية ينتظر ان ثمة «مؤشرات الى اتمام العملية في غضون ايام قبل عيد الفطر».

الحريري: الحديث عن أعداد كبيرة يثير الأحزان

(تتمة المنشور ص ١)

وبالنسبة الى الآلية التي سيتم اعتمادها بعد عودة السجناء في سوريا الى لبنان، اوضح القاضي عضوم لـ «المستقبل» ان هؤلاء «سيوقفون في وزارة الدفاع وفي قصر نورا (التابع للجيش اللبناني) بانتظار بت وضعهم القانوني في اسرع وقت».

ولفت الى ان المحكوم عليه في سوريا وأنهى فترة حكمه «سيطلق»، وأشار في المقابل الى ان المحكوم عليهم ممن لم ينهوا مدة العقوبة في الحكم «فئتان، فئة سياسية سيصار الى اطلاق من ينتمي اليها اذا كان مشمولاً بالعفو الرئاسي الذي اصدره الرئيس السوري بشار الاسد، وفئة ثانية تضم المحكومين بجرائم مختلفة ارتكبت في سوريا من المفترض ان يستكمل المنتمي اليها مدة عقوبته في لبنان». وسارع عضوم الى القول ان جميع هؤلاء «سيخضعون في مطلق الاحوال للنشرة الامنية اللبنانية للتثبت مما اذا كان احدهم مطلوباً للقضاء اللبناني».

وحرص النائب العام التمييزي على التشديد على «ان دراسة لكل حالة على حدة ستتم في النيابة العامة»، وحرص على التشديد ايضاً على ان للجنة القضائية ـ الامنية هدفاً «هو الاسراع في بت الاجراءات لمصلحة العائدين وذويهم على حد سواء من ضمن الاصول القانونية».

ورداً على سؤال قال عضوم ان اللجنة «غير مكلفة اصلاً بمتابعة موضوع المفقودين خلال الاحداث اللبنانية ولذلك فإن هذا الموضوع لم يكن موضع بحث لا هنا ولا في دمشق»، لافتاً الى ان متابعة هذا الموضوع «تتطلب تكليفاً رسمياً، إما لهذه اللجنة أو لجهة اخرى»، ومشدداً على ان من بين من يطلق عليهم وصف المفقودين، اشخاصاً موجودين لدى ذويهم «وثمة افتعال في إقحام اسماء لها سياق آخر لقضيتها».

وتعقد اللجنة اجتماعاً عند الثامنة والنصف من قبل ظهر اليوم، وذلك قبل انضمام اعضائها الى اجتماع لمجلس الامن المركزي عند العاشرة صباحاً. ويتحدث عضوم بعد الاجتماع الاول في مؤتمر صحافي فيعرض حصيلة عمل اللجنة منذ تكليفها والآليات المتبعة كافة، ومن المحتمل ان يذيع اسماء الذين تم تسلمهم من السلطات السورية امس، مع اعلان الاجراء القانوني الخاص بكل واحد منهم.

الحريري

وفي الافطار السنوي الذي تقيمه دار الأيتام الإسلامية، خرج الرئيس الحريري عن نص كلمته المكتوبة ليتطرق إلى موضوع السجناء المفرج عنهم، وقال: «اننا نسمع عن أعداد كبيرة تختلف عما هو موجود في سوريا. وهذا الأمر يعلم مطلقوه انه غير دقيق ومعالجته بهذا الشكل ستفتح دفاتر الحرب الأهلية كلها».

أضاف: ان الاخوان في سوريا قرروا إطلاق سراح كل الذين لديهم من أشخاص قاموا بأعمال ضد الجيش السوري والدولة السورية. وهم في حدود الـ ٤ شخصاً أو ما يقل أو يزيد عن ذلك بقليل. والكلام عن أعداد أكبر بكثير من ذلك المقصود منه اثارة الأحزان واجهاض هذه المحاولة لإقفال هذا الملف».

20001212-0002b-2